ما بين عامي 2008 و2012 منها 74.3 في المئة لضمان ائتمان الصادرات

«ضمان الاستثمار» : 6 مليارات دولار ضمانات ضد المخاطر للمستثمرين والمصدرين العرب خلال 5 سنوات

■ العالم شهد خلال السنوات القليلة الماضية العديد من المتغيرات والأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية

■ السعودية في المرتبة الأولى بعمليات بلغت 1.9 مليار دولار

■ نمو الطلب على خدمات الضمان أدى إلى زيادة في عدد المؤسسات القطرية

حجم عمليات ضمان الاستثمار

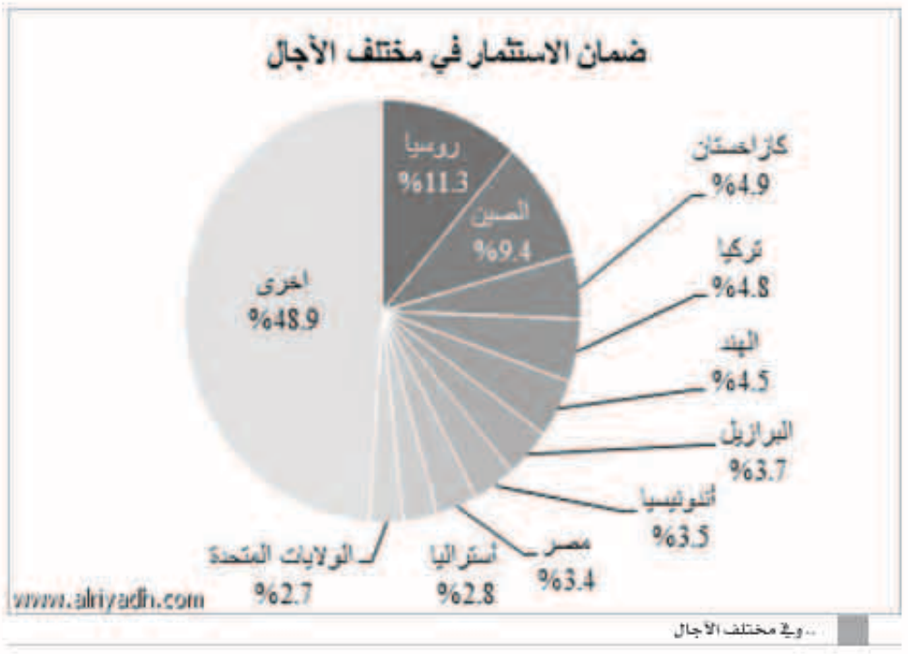

.. وفي مختلف الآجال

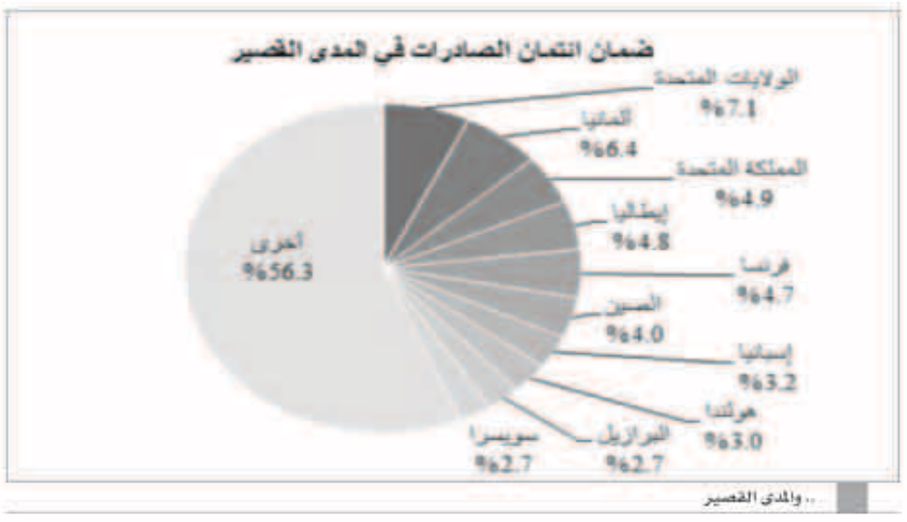

.. والمدى القصير

أعلنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» عن أن القيمة الإجمالية لعملياتها التراكمية بنهاية عام 2012 بلغت نحو 9.5 مليارات دولار بعدما حققت نموا مطردا في عملياتها من 626.4 مليون دولار عام 2008 إلى نحو 1.7 مليار دولار عام 2012 وبقيمة 6 مليارات دولار خلال السنوات الخمس الأخيرة منها 4.7 مليارات لضمان ائتمان الصادرات وبنسبة 74.3 في المئة من الإجمالي و1.4 مليار دولار لضمان الاستثمار وبنسبة 25.7 في المئة من إجمالي عمليات الضمان خلال الفترة.

وأضافت «ضمان» وهي مؤسسة عربية دولية تضم في عضويتها 21 دولة عربية وعددا من الهيئات العربية والدولية في تقرير عن «صناعة الضمان ودورها في تعزيز التجارة والاستثمار» ضمن نشرتها الفصلية الثالثة لعام 2013 أنها نجحت على مدار نحو أربعة عقود كأول مؤسسة دولية متعددة الأطراف تقدم خدمات ضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية في إفادة عدد كبير من المستثمرين والمصدرين في جميع الدول العربية وعدد كبير من دول العالم من خدماتها المتنوعة وبدرجات متفاوتة، سواء الأقطار العربية والأجنبية المصدرة للاستثمار إلى الدول العربية وكذلك المستوردة للسلع من الدول العربية.

وفي هذا السياق قال مدير عام المؤسسة فهد راشد الإبراهيم في افتتاحية النشرة أن العالم شهد خلال السنوات القليلة الماضية العديد من المتغيرات والأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طالت مفاصل الاقتصاد العالمي وانعكست بشكل واضح على حركة التجارة والاستثمار في العالم سواء من حيث الحجم أو الوجهة أو السلوك، وقد نجم عن تلك التغيرات انعكاسات متباينة على معدلات المخاطر التجارية وغير التجارية في مناطق عديدة من العالم وزادت مخاوف رجال الأعمال والمستثمرين والمصدرين من الانعكاسات السلبية المحتملة والتي يترتب عليها ارتفاع معدلات مخاطر إنجاز الأعمال المالية والاستثمارية والتجارية وخصوصا في المناطق التي تشهدها تلك الأحداث.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للعمليات حسب الأقطار المصدرة للاستثمار إلى الدول العربية والمصدرة للسلع إلى الدول العربية والعالم تشير إحصاءات المؤسسة خلال السنوات الخمس الأخيرة «2008-2012» إلى أن المملكة حلت في المرتبة الأولى بقيمة عمليات بلغت 1.9 مليار دولار وبنسبة 32 في المئة من مجمل العمليات، تلتها الكويت في المرتبة الثانية بقيمة 1.5 مليار دولار وبنسبة 25 في المئة من الإجمالي، ثم تونس في المرتبة الثالثة بقيمة 458 مليون دولار وبحصة تبلغ 7.6 في المئة ، فلبنان رابعا بقيمة 453.6 ملايين دولار وبنسبة 7.6 في المئة ، ثم مصر خامسا بقيمة 242.3 مليون دولار وبنسبة 4 في المئة ، تلتها الأردن سادسا بقيمة 214 مليون دولار وبنسبة 3.6 في المئة ، ثم الإمارات سابعا بقيمة 182 مليون دولار وبنسبة 3 في المئة ، تلتها الجزائر في المركز الثامن بقيمة 127.2 مليون دولار وبنسبة 2.1 في المئة ، ثم سورية تاسعا بقيمة 126 مليون دولار وبنسبة 2.1 في المئة ، ثم البحرين عاشرا بقيمة 123.2 مليون دولار وبنسبة 2.1 في المئة ، وأخيرا سلطنة عمان والسودان وقطر وفلسطين بنسب أقل من 1 في المئة ، في حين بلغت قيمة العمليات المقدمة للبنوك العربية والمشتركة نحو 195.8 مليون دولار وبنسبة 4 في المئة من الإجمالي.

ويكشف التوزيع الجغرافي لعمليات المؤسسة حسب الأقطار المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع خلال السنوات الخمس الأخيرة «2008-2012» عن أن السودان حل في المرتبة الأولى بقيمة عمليات بلغت 798.2 مليون دولار وبنسبة 13.1 في المئة من مجمل العمليات، تليه الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 560 مليون دولار بنسبة 9.2 في المئة من الإجمالي، ثم سورية في المرتبة الثالثة بقيمة 462 مليون دولار وبحصة تبلغ 7.6 في المئة ، فليبيا رابعا بقيمة 459 ملايين دولار وبنسبة 7.5 في المئة ، ثم المملكة خامسا بقيمة 449 مليون دولار وبنسبة 7.4 في المئة ، تليها مصر سادسا بقيمة 354 مليون دولار وبنسبة 5.8 في المئة ، ثم الجزائر سابعا بقيمة 287 مليون دولار وبنسبة 4.7 في المئة ، يليها الأردن في المركز الثامن بقيمة 282.3 مليون دولار وبنسبة 4.6 في المئة ، ثم الكويت تاسعا بقيمة 277.5 مليون دولار وبنسبة 4.6 في المئة ، تليها لبنان في المركز العاشر بقيمة 168.3 مليون دولار بنسبة 2.8 في المئة ، تليها المغرب في المركز الحادي عشر بقيمة 161.2 مليون دولار وبنسبة 2.6 في المئة ، ثم البحرين في المركز الثاني عشر بقيمة 158 مليون دولار وبنسبة 2.6 في المئة ، ثم قطر في المركز الثالث عشر بقيمة 154 ملايين دولار وبنسبة 2.6 في المئة ، ثم تونس في المركز الرابع عشر بقيمة 151.3 مليون دولار وبنسبة 2.5 في المئة ، ثم اليمن في المركز الخامس عشر بقيمة 119 مليون دولار وبنسبة 2 في المئة ثم سلطنة عمان في المركز السادس عشر بقيمة 84 مليون دولار وبنسبة 1.4 في المئة ، ثم العراق في المركز السابع عشر بقيمة 2.7 مليون دولار وبنسبة 0.04 في المئة ، وأخيرا موريتانيا بقيمة مليون دولار.

في حين بلغت قيمة عمليات الضمان التي استفادت منها الدول غير العربية المستوردة للسلع العربية نحو 1155.5 مليون دولار وبنسبة 19 في المئة من الإجمالي، توزعت بشكل رئيسي على أوروبا بنسبة 9.6 في المئة من الإجمالي، و6 في المئة لآسيا، و1.9 في المئة لأفريقيا، والبقية لأمريكا الشمالية والجنوبية وبقية دول العالم.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لإجمالي قيمة الإلتزامات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2012 فتشير إحصاءات المؤسسة خلال السنوات الخمس الأخيرة «2008-2012» إلى أن الجزائر حلت في المرتبة الأولى بقيمة بلغت 64.6 مليون دولار وبنسبة 18.5 في المئة من مجمل الضمانات، تليها السودان في المرتبة الثانية بقيمة 51.6 مليون دولار بنسبة 14.8 في المئة من الإجمالي ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 41.1 مليون دولار وبحصة تبلغ 11.8 في المئة ، ثم سورية رابعا بقيمة 36.1 ملايين دولار وبنسبة 10.4 في المئة ، ثم اليمن خامسا بقيمة 31 مليون دولار وبنسبة 8.8 في المئة ، تليها ليبيا سادسا بقيمة 22.3 مليون دولار وبنسبة 6.4 في المئة ، ثم الإمارات سابعا بقيمة 15.4 مليون دولار وبنسبة 4.4 في المئة تليها لبنان في المركز الثامن بقيمة 13.4 مليون دولار وبنسبة 3.8 في المئة ثم تونس تاسعا بقيمة 11.7 مليون دولار وبنسبة 3.3 في المئة ، تليها البحرين في المركز العاشر بقيمة 10.7 مليون دولار بنسبة 3.1 في المئة ، تليها المملكة في المركز الحادي عشر بقيمة 9.6 مليون دولار وبنسبة 2.8 في المئة ، ثم الكويت في المركز الثاني عشر بقيمة 3.1 مليون دولار وبنسبة 0.9 في المئة ، ثم العراق في المركز الثالث عشر بقيمة 2.7 مليون دولار وبنسبة 0.8 في المئة ، ثم الأردن في المركز الرابع عشر بقيمة 2 مليون دولار وبنسبة 0.6 في المئة ، ثم قطر في المركز الخامس عشر بقيمة 1.9 مليون دولار وبنسبة 0.5 في المئة ، ثم سلطنة عمان في المركز السادس عشر بقيمة 0.97 مليون دولار، وأخيرا المغرب في المركز السابع عشر بقيمة 0.27 مليون دولار وبنسبة 0.1 في المئة وبإجمالي بلغ 318.2 مليون دولار للدول العربية المشار إليها وبنسبة 92.3 في المئة من الإجمالي.

في حين بلغت قيمة الضمانات القائمة للمؤسسة بنهاية عام 2012 للدول غير العربية 30.4 مليون دولار وبنسبة 7.7 في المئة من الإجمالي، توزعت بشكل رئيسي على أفريقيا بنسبة 5.5 في المئة من الإجمالي و1.8 في المئة لأوروبا و0.3 في المئة لآسيا والبقية لأمريكا الشمالية وبقية دول العالم.

وأشار إلى أنه مع زيادة وعي المستثمرين والمصدرين والمؤسسات المالية في الدول العربية والعالم بأهمية خدمات الضمان زاد الإقبال عليها عالميا وإقليميا بصورة لافتة وخصوصا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وذلك لمواكبة النمو في حركة التجارة والاستثمار العالمية وكذلك لمواجهة التصاعد في وتيرة الأحداث السياسية ومخاطر إنجاز الأعمال عبر الحدود.

وذكر التقرير أن نمو الطلب على خدمات الضمان أدى إلى زيادة في عدد المؤسسات القطرية والإقليمية والدولية التي تقدم خدمات الضمان في الدول العربية والإسلامية والعالم إلى ما يزيد عن 50 مؤسسة حول العالم في الوقت الحالي، وكذلك نمو في قيمة الضمانات المقدمة عالميا، بمعدل 2.7 في المئة إلى 1.8 تريليون دولار عام 2012 منها نحو 96 في المئة لضمان ائتمان الصادرات تغطي نحو 8 في المئة من تجارة العالم.

عمليات الضمان العالمية .. بيانات وارقام

قال تقرير «ضمان» ان بيانات إتحاد بيرن توضح أن عمليات الضمان في العالم لعام 2012 توزعت ما بين 1.54 تريليون دولار لائتمان الصادرات للمدى القصير «مقارنة ب1.5 تريليون دولار عام 2011»، و181 مليار دولار لائتمان الصادرات وللإقراض للمدين المتوسط والطويل «مقارنة ب191 مليار دولار عام 2011»، و93.5 مليار دولار لضمان الاستثمار «مقارنة ب77.6 مليار دولار عام 2011».

وكشف عن أن الدول العربية كانت حاضرة وبقوة في قوائم أكثر 10 دول في العالم من حيث مؤشرات الاستفادة من خدمات الضمان خلال العام 2012 وذلك كنتيجة مباشرة لما شهدته المنطقة من أحداث.

أما على المستوى العربي والإسلامي فقد بلغ مجمل الضمانات التي وفرتها هيئات تأمين ائتمان الصادرات العربية والإسلامية الوطنية والإقليمية، أعضاء «اتحاد أمان»، والبالغ عددها 17 مؤسسة، توافرت عنها بيانات نحو 16.9 مليار دولار خلال عام 2011، بنمو بلغ 16.8 في المئة عن العام السابق، فيما بلغ مجمل الضمانات التي وفرتها هيئات تأمين ائتمان الصادرات العربية الوطنية والإقليمية البالغ عددها 13 جهة، نحو 7.9 مليارات دولار من هذا الإجمالي خلال نفس العام بنمو بلغ 22.3 في المئة ، منها نحو 18.2 في المئة مقدمة من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان».

تشمل إنشاء موانئ ومطارات جديدة

السعودية تخصص 25 مليار دولار لتطوير مشاريع المواصلات

خصصت السعودية لعام 2013 ميزانية تبلغ 17.3 مليار دولار لمشاريع المواصلات والنقل، بزيادة قدرها 16 في المئة عن عام 2012. وبحسب تقرير المركز المالي الكويتي سيتم استثمار 8 مليارات دولار تقريبا من هذه الميزانية في تطوير 3,700 كيلو متر من الطرق، إضافة إلى إنشاء موانئ ومطارات جديدة، وتحديث منشآت قائمة.

وتصل قيمة المشاريع التي سيتم استكمالها في المملكة خلال الفترة 2013-2017 إلى 25.5 مليار دولار تقريباً.

وخلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2011، شهدت طرق الأسفلت والطرق الزراعية التي أنشأتها وزارة المواصلات نموا بنسبة 11.22 في المئة في السنة، وتتمتع المملكة بشبكة طرق وسكك حديد متطورة، تشمل 59.000 كيلومتر من الطرق المعبدة بالأسفلت، إلا أن طرق المملكة تبدو مزدحمة بعض الشيء مقارنة بالدول المتقدمة، حيث إن عدد المركبات المسجلة يرتفع بشكل سنوي كنتيجة لتطوير المشاريع الصناعية والزراعية، مما يشير إلى أهمية الاستمرار في تطوير شبكة الطرق.

كما يشهد قطاع سكك الحديد في المملكة توسعا كبيرا، حيث تقع مسؤولية تطوير القطاع على عاتق المؤسسة العامة للخطوط الحديدية. وتربط شبكة الخطوط الحديدية في المملكة حاليا بين مدينة الدمام التي تتمتع بميناء، والعاصمة الرياض.

وتتكون شبكة الخطوط الحديدية المشغلة حاليا في المملكة من خط بطول 556 كيلومترا لنقل البضائع، إضافة إلى خط آخر بطول 449 كيلومترا للركاب، وتشهد محطة الرياض الحد الأعلى من مرور الركاب، إضافة إلى كميات كبيرة من البضائع.

وبلغ إجمالي استثمارات المملكة في قطاع الخطوط الحديدية 71.9 مليار دولار تقريبا خلال الفترة من عام 2007 إلى 2013، وتحظى محطات الخطوط الحديدية بما نسبته 4 في المئة من إجمالي الاستثمار في القطاع، بينما تحظى البنية التحتية للخطوط الحديدية بما نسبته 96 في المئة من إجمالي الاستثمار.

وتشمل مشاريع الخطوط الحديدية التي يتم تنفيذها في المملكة مشروع الجسر البري، مشروع قطار الحرمين السريع، ومشروع مترو الرياض، ومشروع مترو جدة، إضافة إلى مشروع المدينة، ومشروع لنقل المعادن.

ويعتبر مترو الرياض واحدا من أهم مشاريع طرق العالم الحديثة نظرا لفائدته المرجوة بالعاصمة الرياض حيث يسلك طريق الملك فهد يوميا 300 ألف سيارة بينما لا تستوعب طاقته الأساسية سوى 146 ألف سيارة.

كما تقطع المركبات 7.5 ملايين رحلة يوميا وفي عام 1450ه ستصل إلى الضعف وهو ما أوجب التحرك السريع لتدارك المشكلة والتصدي لها لياتي التحرك من صناع القرار في المملكة لإقرار المشروع.

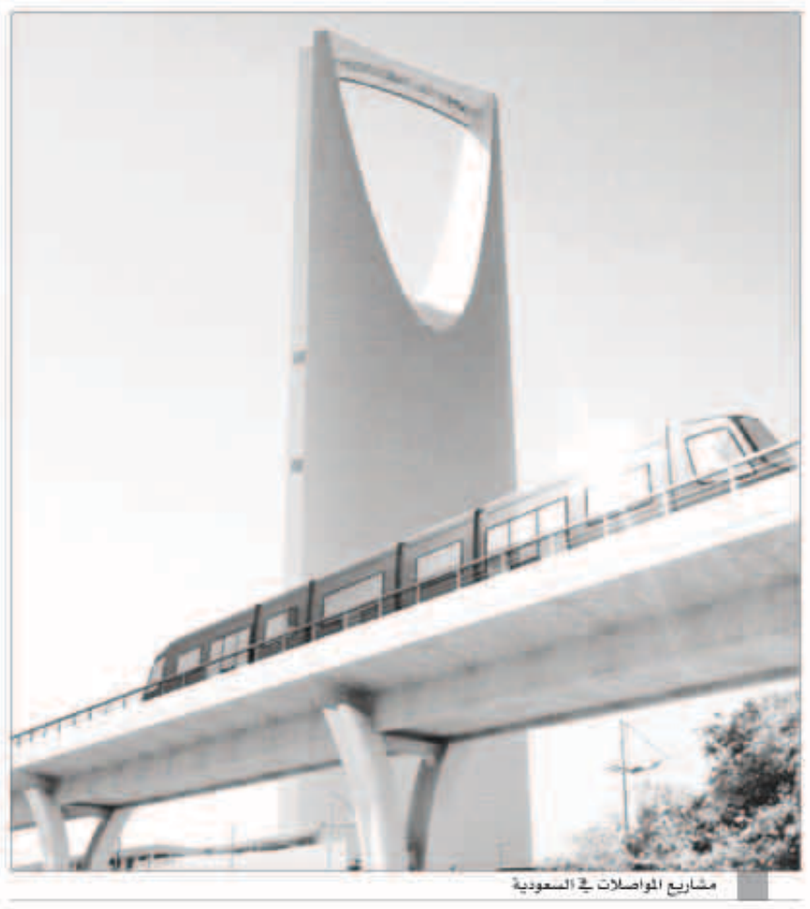
مشاريع المواصلات في السعودية

وقف 6 موظفين في بنك باركليز بفضيحة التلاعب بسوق العملة

بنك باركليز

لندن - «د. ب. ا»: ذكرت تقارير أن بنك باركليز البريطاني أوقف ستة موظفين في مجال تجارة العملة عن العمل في الوقت الذي اتسع فيه نطاق التحقيقات الدولية في فضيحة التلاعب في أسواق العملة.

كان البنك قد أعلن في وقت سابق من الأسبوع الجاري عن مشاركته في تحقيق دولي بشأن قضية تلاعب في تجارة العملة حيث يراجع أنشطته في تجارة العملة خلال السنوات العديدة الماضية حتى أغسطس الماضي.

ونقلت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية عن اثنين من المصادر المطلعة على التحقيقات القول إنه لم يتم توجيه أي اتهامات لأي من موظفي تجارة العملة بالبنك بما في ذلك مدير إدارة تجارة العملة بارتكاب أي أخطاء. كانت بنوك كبرى مثل دويتشه بنك الألماني ويو.بي.إس السويسري قد أعلنت في وقت سابق عن وجود تحقيقات مماثلة لديها.

كانت تقارير قد ذكرت أن رويال بنك أوف سكوتلاند البريطاني أوقف أيضا اثنين من متعامليه في العملات الأجنبية على خلفية نفس الفضيحة. كما ذكرت تقارير إخبارية أن موظف كبير في تجارة العملة ببنك ستاندرد شارترد البريطاني تم وقفه عن العمل خلال الأسبوع الحالي بسبب عمله السابق في يو.بي.إس وباركليز. وقد بدأت السلطات الرقابية في عدة دول منها بريطانيا والولايات المتحدة وسويسرا تحقيقات في سوق العملة التي يبلغ حجمها حوالي 5 تريليونات دولار يوميا على مستوى العالم.

يذكر أن هذه هي ثالث ضربة تتعرض لها سمعة بنك باركليز خلال الفترة الأخيرة. ففي يونيو من العام الماضي تم تغريم البنك بمبلغ 290 مليون جنيه إسترليني «338 مليون دولار» بسبب تورطه في فضيحة التلاعب في سعر الفائدة بين بنوك لندن «ليبور» وبنوك أوروبا «يوريبور». وقد اضطر الرئيس التنفيذي بوب دياموند إلى التقاعد بسبب القضية.